

Distr.
GENERAL

S/RES/972 (1995)
13 January 1995

مجلس الأمن



القرار ٩٧٢ (١٩٩٥)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٣٤٨٩،
المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨١٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، و ٨٥٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٩١١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، و ٩٥٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وقد نظر في تقارير الأمين العام المؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/588)، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/760)، و ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/1006)، و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1167)، و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/9)، بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا،

وإذ ينظر بعين التقدير إلى الانجاز الدبلوماسي الذي حققه الرئيس الغاني جيرى رولنغز، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إذ جمع قادة الفصائل الليبرية سويا للتوقيع، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على اتفاق أكرّا (S/1995/7)، الذي يستند إلى اتفاقات ياموسوكرو وكوتونو وأكوسمبو ويتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ أحكامه،

وإذ يثني مرة أخرى على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مما أدى دوراً حاسماً في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في ليبيريا،

وإذ يثني أيضاً على الدول الإفريقية التي تساهم بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وعلى الدول الأعضاء التي تقدم المساعدة لدعم مفاوضات السلم وقوات حفظ السلم، بما في ذلك تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لليبيريا،

وإذ يعرب عن الأمل في أن يعقد، في أقرب وقت ممكن، مؤتمر للقمّة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل المواءمة بين سياساتها بشأن ليبيريا وتشجيع تنفيذ اتفاق أكرّا، بما في ذلك تشديد تطبيق حظر توريد الأسلحة،

وإذ يحيط علما مع القلق بالتدفق المستمر للأسلحة على ليبيريا بما يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة القائم، الأمر الذي أدى إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في ليبيريا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء زيادة تدهور الحالة الانسانية في ليبيريا بسبب انعدام الأمن في البلد وما نتج عن ذلك من عجز منظمات الإغاثة الوطنية والدولية عن العمل بصورة فعالة،

وإذ يدعو القادة الليبريين والفصائل الليبرية الى البرهنة على التزامهم بعملية السلم عن طريق الحفاظ على وقف اطلاق النار الذي بدأ نفاذه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وعن طريق الالتزام مجددا بعملية نزع السلاح وتنفيذ جميع أحكام اتفاق أكرأ دون تأخير،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

٣ - يعرب عن بالغ القلق لعدم توصل الأطراف الليبرية، حتى الآن، في المباحثات التي جرت مؤخرا في أكرأ، الى اتفاق بشأن تكوين مجلس الدولة على النحو المنصوص عليه في اتفاق أكرأ، ويطلب إليها العمل سويا من أجل تنفيذ اتفاق أكرأ عن طريق دعم وقف إطلاق النار، واستئناف نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، وتنفيذ جوانب الاتفاق الأخرى ذات الصلة وفقا للجدول الزمني، بما في ذلك التنصيب الفوري لمجلس الدولة الجديد؛

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يستند، في أي قرار يتخذه بشأن إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وموظفيها المدنيين الى المستوى المأذون به بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، الى وجود وقف فعال لاطلاق النار والى قدرة البعثة المذكورة على الوفاء بولايتها؛

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن، في ١ آذار/مارس ١٩٩٥ أو قبل ذلك، تقريرا عن الحالة في ليبيريا، ودور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وعن دور فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بما في ذلك عن احتياجات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل إبقاء قواتها ضمن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا؛

٦ - يذكر جميع الدول الأعضاء بواجبها بأن تتقيد بدقة بالحظر المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) على كل عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية الى ليبيريا وبأن تمثل له؛

٧ - يطلب مرة أخرى الى جميع الفصائل الليبرية أن تحترم بدقة مركز فريق المراقبين العسكريين وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وموظفي المنظمات والموظفين الذين يقومون بإيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيريا، ويطلب كذلك إلى هذه الفصائل تسهيل عمليات الإيصال هذه والتقييد بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

٨ - يحث الدول الأعضاء على أن توفر الدعم لعملية السلم في ليبيريا بالمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا، وبتقديم المساعدة المالية والسوقية وسائر أشكال المساعدة دعماً للقوات المشتركة في فريق المراقبين العسكريين، من أجل تمكين الفريق من الانتشار على الوجه الكامل والاضطلاع بولايته، لا سيما فيما يتصل بتجميع الفصائل الليبرية ونزع سلاحها؛

٩ - يطلب الى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يواصل بذل جهوده الرامية الى الحصول على موارد مالية وسوقية من الدول الأعضاء؛

١٠ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وبخاصة على الجهود التي تقوم بها البلدان المجاورة لمساعدة اللاجئين الليبريين؛

١١ - يثنى أيضاً على الجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في سبيل تعزيز عملية السلم في ليبيريا، وعلى التزام فريق المراقبين العسكريين بتأمين سلامة المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا؛

١٢ - يرحب بالجهود التي يبذلها دون كلل الأمين العام وممثله الخاص من أجل تعزيز قضية السلم في ليبيريا؛

١٣ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —